مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٦٦٠

الثلاثاء ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد موريس كابرال	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	ألمانيا	السيد بيرغر
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيدة جولاكوفيتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باو دونغ
	فرنسا	السيد آرو
	غابون	السيد مونغارا – موسوتسي
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2011/678)

11-59364 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جنوب السودان والسودان للاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد هيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة هيلدة جونسون، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، للاشتراك في هذه الجلسة.

نيابة عن المجلس، أرحب بالممثلة الخاصة السيدة جونسون، التي تشارك في جلسة اليوم عبر التداول عن بعد بواسطة الفيديو من جوبا، جنوب السودان.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/678، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن إلى السيدة هيلدة جونسون.

السيدة جونسون (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على إتاحة الفرصة لأقدم إلى المجلس التقرير الفصلي الأول للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2011/678) سأسلط الضوء على الملاحظات الرئيسية الواردة في التقرير وأطلع المجلس على آخر التطورات الرئيسية في جنوب السودان منذ نشر التقرير في أوائل هذا الشهر.

في الأشهر الأربعة الأولى من نشر البعثة واستقلال جنوب السودان، من الواضح أن هناك توقعات كبيرة سواء من داخل وخارج جنوب السودان فيما يتعلق بتحولها إلى دولة ديمقراطية مستقرة. ولكن التحديات أعظم.

حتى مع أفضل نوايا قيادتها لضمان مواءمة الأولويات وقرارات الإنفاق مع احتياجات مواطنيها، ستحتاج حكومة جنوب السودان إلى كل الدعم الذي يمكن أن تحصل عليه. هنا، يجب على المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان التعجيل بحشد الإرادة السياسية، والموارد والقدرات للاستفادة من الزخم المتولد عن الاستقلال لتحقيق هذا التحول.

كما هو مبين في تقرير الأمين العام المعروض على المجلس اليوم، فإن كل من حكومة جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قد شرعا في العمل في هذه الأشهر الأربعة الأولى. كانت هناك بعض الإنجازات البارزة خلال هذه الفترة الصعبة.

كان أول إنجاز مثل الاستجابة السريعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للأزمة الجارية في ولاية جونقلي، التي تسنت، في جزء منها، بفضل نقل الأصول من بعثة الأمم المتحدة السابقة في السودان. وشجعنا التقييم من جانب المجتمعات المتضررة الذي أشار إلى أن الاستجابة السريعة للأزمة ساعدت في الحيلولة دون وقوع هجمات انتقامية كبيرة وزيادة تصعيد العنف.

وكان من المشجع أيضا، الخطوات الأولى التي اتخذتها حكومة جنوب السودان لتطوير مؤسسات حكومية

وسلطة تشريعية أوسع نطاقا وأكثر تمثيلا، وتحقيق تقدم ملموس صوب الأهداف المحددة خلال المائة يوم الأولى. لكن، لا تزال هناك شواغل بشأن كيفية تصدي الحكومة للتحديات الرئيسية للفترة الانتقالية في مجالات الإدارة العامة، والفساد والشمولية السياسية.

واستقبل التزام الرئيس سالفا كير ميارديت بسن خمسة قوانين متعلقة بإدارة المالية العامة والمساءلة استقبالا حسنا. سيبين الشهران المقبلان ما إذا كان سيتم الوفاء بالموعد النهائي في الأول من كانون الأول/ديسمبر وبدء التنفيذ الجدي. وقد غرس تشاور الحكومة مع الأحزاب السياسية في صياغة التشريعات الأساسية ثقة متزايدة في التزام الحكومة السريع بمبادئ التعددية السياسية. ولكن، عملية المراجعة الدستورية المقبلة ستكون اختبارا حاسما في هذا الصدد.

وكان أكبر خطر هدد المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ولاية جونقلي. وهنا، حشدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إمكاناتها بسرعة للاستجابة بنهج متعدد الأوجه يشمل الرصد والتقييم المدني للإنذار المبكر والدوريات الجوية اليومية والدوريات الأرضية البعيد المدى للردع ومبادرات المصالحة المحلية والمساعي الحميدة السياسية. ودعم الحكومة لمبادرات التخفيف من حدة الصراع، التي يشارك فيها المجتمع المدني والزعماء التقليديون في جونقلي، جدير بالذكر.

واتخذت الحكومة أيضا خطوات هامة للقضاء على مهددات الأمن الداخلي من خلال إدماج جماعات الميليشيات المتمردة. غير أنه لا يزال هناك عدد قليل منها خارج هذه العمليات، وهو ما يؤثر على الأمن في ولايتي الوحدة وأعالي النيل، كما شهدنا أيضا في الأحداث التي وقعت مؤخرا. ويُعتقد أن انتشار الأسلحة الصغيرة من هذه الجماعات قد زاد من نطاق العنف الطائفي، كما شهدنا في ولاية جونقلي.

تقوم بعثة الأمم المتحدة بدور داعم رئيسي في حماية المدنيين، ولكن الحكومة تحتفظ بالمسؤولية النهائية. وجهود البعثة لتعزيز قدرات أجهزة الأمن الوطنية على توفير الأمن وسيادة القانون ستدعم قدرة الحكومة على حماية مواطنيها. وثمة حاجة ملحة إلى تحويل هذه المؤسسات وإضفاء الطابع المهني عليها من أجل تلبية الحد الأدنى من المعايير الدولية. وسيكون هذا هو العامل الأهم في تعزيز احترام حقوق الإنسان في جنوب السودان.

ونحن نعمل بشكل وثيق مع جمهورية جنوب السودان لضمان التنسيق الكامل والقدرة على تنفيذ القرار ١٩٩٦ (٢٠١١) دون عوائق. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، عرضت الولاية على الحكومة التي تشكلت حديثا. وبعدها، اجتمع مجلس الوزراء ولجنة الأمن القومي ووافقا على تأييد الولاية. وأنشئت آلية مشتركة بين البعثة والحكومة، أشترك أنا ونائب الرئيس ريك ماشار في رئاستها، وهي تضم ١٠ وزراء وممثلين لأربعة مفوضين وممثلين عن البعثة. وجرى تشكيل هذا الفريق لتعزيز التعاون في تنفيذ الولاية وتحقيق أهداف السلام والأمن وزيادة الوعي بشأن ولاية البعثة. وهذه خطوة هامة في مساعدة البعثة على تحقيق أهداف القرار.

وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدنا اجتماعنا الأول. وناقشنا خطة خريطة الطريق للتعاون بين البعثة والحكومة بشأن مجالات الولاية ذات الأهمية: حماية المدنيين، بما في ذلك المفهوم العسكري للعمليات وتحليل التهديدات؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وبناء السلام؛ والإنجازات السياسية، وخاصة الاستعراض الدستوري؛ وحقوق الإنسان. ومن المقرر عقد اجتماعات بانتظام،

وسنركز خلالها على كل واحدة من هذه المسائل، فضلا عن العناصر الأخرى للولاية.

وسيشرف الفريق على جهود زيادة الوعي على الصعيد الوطني بشأن ولاية البعثة واتفاق وضع القوات. وفي هذا الصدد، دُعيت إلى تقديم إحاطة إعلامية لجميع حكام الولايات العشرة، في حضور البرلمان الوطني، في الجلسة الافتتاحية لمنتدى الحكام يوم الاثنين. وبعد العرض الذي قدمته، رحب نائب الرئيس بالدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة وحث جميع المسؤولين على دراسة الولاية والامتثال لها. وقال أيضا إن الجهات الحكومية الفاعلة على جميع المستويات مسؤولة عن ضمان عدم حدوث أي انتهاكات لاتفاق مركز القوات.

وفي اجتماعي مع الوزراء في الأسبوع الماضي، ناقشت العدد والنطاق المثيران للأسى لانتهاكات اتفاق مركز القوات، واتفقنا على استخدام هذه الآلية المشتركة بين البعثة والحكومة باعتبارها وسيلة لضمان التحقيق في الانتهاكات ومساءلة الجناة وإطلاع جميع السلطات بصورة كاملة على اتفاق مركز القوات لمنع وقوع حوادث في المستقبل.

وبالإضافة إلى الحوادث المبلغ عنها بالفعل، أشير بشعور بخيبة الأمل إلى أنه في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، احتجز الجيش الشعبي لتحرير السودان طائرة عمودية تابعة للبعثة في ولاية شرق الاستوائية لمدة ست ساعات، تحت التهديد باستعمال القوة. وهذه أعمال غير مقبولة وهي تقوض بشدة عملياتنا لدعم السلام والأمن في البلد.

وإذ نعي التحديات التي تنتظر جنوب السودان، على النحو المبين في وقت سابق وفي تقرير الأمين العام، ينبغي لنا ألا نقلل أصوله الرئيسية إلى أدنى حد في التصدي للتحديات التي تمثلها الإرادة السياسية لقيادته وآمال وتطلعات شعبه والالتزام الثابت للمجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، بدعم الانتقال السلمي والديمقراطي في جنوب السودان.

وبعثة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم لحكومة جنوب السودان في مواجهة هذه التحديات، وهي تمضي قدما في سد الفجوات الحرجة في القدرات، خصوصا في مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون، حيث تحظى البعثة بولاية قوية وحيث توجد قدرات مؤسسية محدودة. وفي الشهور المقبلة، وبينما تبني البعثة قدراتها وتخرج من طور بدء التشغيل، سأعمل أنا وفريقي بشكل وثيق مع الجمهورية الجديدة نحو بلوغ هذه الأهداف.

وأعتزم مواصلة زياراتي لجميع ولايات جنوب السودان العشر، وكذلك السفر إلى جميع عواصم البلدان المجاورة له، تمشيا مع ولايتي لدعم العلاقات الإقليمية لجنوب السودان. فالعلاقات الطيبة مع الجيران أمر ضروري لسيادة السلام والاستقرار المستدامان في جنوب السودان.

كما يعلم أعضاء المجلس، فإن ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تغطي جمهورية جنوب السودان. وهي لا تشمل مراقبة الحدود، أو على نطاق أوسع، العلاقات بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان. ومن منظور السلام والاستقرار في جنوب السودان، نعلم أن البلد يعتمد على العلاقات الطيبة مع جيرانه، وفي المقام الأول جارته في الشمال، جمهورية السودان.

ولهذا السبب، نشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد الخطاب على الجانبين، حيث تؤدي الاتهامات والاتهامات المضادة إلى زيادة تصعيد التوتر بين البلدين. وبصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام في جنوب السودان، التقيت أمس مع الرئيس سلفاكير ميارديت وأبلغته بضرورة أن تخفف الحكومة حدة لهجتها. ولمزيد من التفاصيل بشأن الأحداث التي وقعت مؤخرا والعلاقات مع السودان، مثل التحقق من أعمال

القصف في ييدا ومنطقة قفة، أحيل الكلمة الآن إلى وكيل الأمين العام لادسو لتقديم إحاطته الإعلامية إلى مجلس الأمن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة جونسون على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لمواصلة إحاطة مجلس الأمن علما بشأن التوترات على الحدود بين السودان وجنوب السودان مؤخرا، والأنباء التي ترددت مؤخرا عن أعمال قصف في المناطق الحدودية. وسأدلي أيضا ببضع كلمات بشأن أنباء إقامة تحالف عسكري جديد بين الحركة الشعبية لتحرير السودان – القطاع الشمالي والجماعات المتمردة في دارفور.

أوفدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بعثة للتحقق إلى ييدا في ولاية الوحدة يوم الأحد ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وأكد فريق مشترك، ضم موظفين مدنيين وعسكريين بما في ذلك أفراد عاملون في الإجراءات المتعلقة بالألغام، إلقاء أربع قنابل في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وانفجرت ثلاث من هذه القنابل ولم تنفجر واحدة. وسقطت القنبلة الرابعة في ساحة مدرسة ولكنها لم تنفجر لحسن الحظ. ووفقا لروايات مختلفة لشهود عيان للحادث، فإن القنابل ألقتها طائرة أنتونوف بيضاء قادمة من السودان.

ونفت حكومة السودان وقوع هذه التفجيرات في أراض جنوب السودان. ولحسن الحظ، لم تقع أي خسائر بشرية أو إصابات خلال هذا الحادث. وسكان النوبة الذين فروا من مخيم ييدا للاجئين عقب القصف يعودون الآن ببطء. كما يمكنني أن أؤكد أن القصف وقع في قفة، في محلية مابان، في ولاية أعالي النيل في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أُلقيت أربع قنابل على الأقل.

بخصوص الأنباء عن القتال الذي دار في كيوك، في محلية مانيو، في ولاية أعالي النيل في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن بعثة الأمم المتحدة لم تتمكن من التحقق من المزاعم عن حدوث غارات عبر الحدود. غير أنها أكدت نشوب قتال في الجزء الشمالي من محلية مانيو، ودعمت الإخلاء الطبي لتسعة مصابين بجروح خطيرة من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان من الرنك إلى جوبا.

(تكلم بالفرنسية)

كما قال الأمين العام أمس، فإن تصعيد لهجة الخطاب بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان، لا سيما بخصوص تقديم الدعم عبر الحدود لمجموعات المتمردين في البلدين والتوغل في أراضي إحداهما الأخرى، يدعو إلى بالغ القلق. وقد دعا الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ برئاسة الرئيس مبيكي إلى عقد اجتماع للآلية المشتركة السياسية والأمنية المشتركة بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وكما يعلم المجلس ربما، فإن الآلية السياسية والأمنية المشتركة هي هيئة ثنائية على المستوى الوزاري اتفق رئيسا الدولتين على إنشائها لحل النزاعات ولدعم توطيد العلاقات السلمية بين البلدين.

أود أن أحث كلا الحكومتين على انتهاز هذه الفرصة لتهدئة الحالة الراهنة، والتحرك بسرعة نحو إنشاء آلية مشتركة لمراقبة الحدود، اتفقتا عليها في ٣٠ تموز/يوليه. بوسع الطرفين فحسب من خلال العمل معا، إدارة الأمن بكفاءة وفعالية على حدودهما المشتركة. كما جاء في تقرير الأمين العام الذي قدمه في أيلول/سبتمبر (S/2011/603) بشأن أبيي، فإن الأمم المتحدة على استعداد لتقديم الدعم لهما في ذلك الصدد.

وسوف يستأنف الفريق أيضا مفاوضات ما بعد اتفاق السلام الشامل في نهاية الأسبوع في أديس أبابا. في ذلك الصدد أيضا، أود أن أحث كلا الحكومتين على إبداء المرونة والالتزام اللازمين، والموافقة بسرعة على مجموعة من التدابير لتسوية الخلافات المتبقية بشأن الترتيبات الانتقالية المالية، وأبيي وترسيم الحدود. لكلا الاجتماعين أهمية حاسمة للحد من التوترات، لكن سوف يحتاج الطرفان أيضا إلى التأكد من أن أي جهود تهدف إلى تقديم دعم الجماعات المتمردة في أراضي بعضها البعض قد توقفت فورا.

لقد تلقينا أيضا تقارير في نهاية هذا الأسبوع بشان قيام تحالف عسكري جديد بين حركات التمرد في دارفور والحركة الشعبية لتحرير شمال السودان يدعو إلى الإطاحة بحكومة السودان بالقوة من السلطة. يمثل ذلك مرحلة من مراحل نمط التصعيد غير المجدي. إن الأمم المتحدة تواصل التأكيد على ضرورة عودة جميع الأطراف في مختلف النزاعات، بين حكومة السودان وأطرافها، إلى طاولة المفاوضات وتسوية خلافاتها عن طريق الحوار السياسي. لا يوجد حل عسكري للنزاعات في السودان وتعرض جميع العمليات العسكرية فحسب للخطر حياة المدنيين الأبرياء، الذين يستحقون العودة إلى السلام والاستقرار بعد كل هذه السنوات من القتال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لادسو على إحاطته.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد شوت (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة جمهورية جنوب السودان، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2011/678). وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر السيد لدسو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وكذلك السيدة هيلده جونسون الممثلة الخاصة للأمين العام، على دورها في الميدان لإنجاح إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان. أخيرا، أود أن أشكر جميع الأعضاء الذين ساهموا بأفراد جيش وشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونحن نشعر بالامتنان لدعمهم للبعثة.

كما أشار إلى ذلك الأمين العام في تقريره، حققت حكومة جمهورية جنوب السودان تقدما في برنامج ١٠٠ يوم الذي وضعه الرئيس كير، عقب تعيين مجلس وزرائه في مطلع أيلول/سبتمبر. وقد تعهد الرئيس كير على وجه الخصوص بسن التشريعات المتعلقة بالشفافية والمساءلة. والحكومة تمضي قدما أيضا في خطتها لإنشاء اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور في أوائل عام ٢٠١٢ سوف تسهم تلك الإجراءات في إقامة ديمقراطية تعمل بشكل كامل، تكون فيها الحكومة مسؤولة أمام الشعب وتتصرف لمصلحة الشعب.

بالطبع، تشكل الحالة الأمنية في ولايتي جونقلي وأعالي النيل مصدر قلق لحكومتي. إننا نؤكد أنه، في ٩ تموز/يوليه، أصدر الرئيس كير مرة أخرى عفوا عن جميع الميليشيات. منذ ذلك الحين، عملت حكومتي بنجاح للتوصل إلى اتفاقات مع مجموعات عدة، أسفر عن إدماجها في القوات المسلحة لجنوب السودان. لكن بعض الجماعات، اختارت عدم قبول عرض العفو أو التفاوض بشأن شروط اندماجها في القوات المسلحة لجنوب السودان. وسوف نضاعف جهودنا في ذلك الصدد. في هذه الأثناء، فإن الحكومة تأخذ على محمل الجد مسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين، وكما أشار إلى ذلك الأمين العام، حشدت قوات إضافية في المناطق الأكثر إثارة للقلق.

مؤخرا، اتهمت جمهورية السودان جمهورية جنوب السودان بتسهيل واستضافة اجتماعين في جوبا وياي، بغرض

توحيد فصائل المتمردين للإطاحة بالحكومة في الخرطوم. ذلك ادعاء لا أساس له من الصحة. إننا نؤكد بشكل قاطع أنه لا يوجد أي جانب من الحقيقة في الادعاءات والاتهامات الصادرة عن الخرطوم، ولم ترع حكومة جمهورية جنوب السودان أية أنشطة معادية بغية إسقاط الحكومة في الخرطوم، عسكريا أو بأي شكل آخر من الأشكال. علاوة على ذلك، وعلى سبيل السياسة، لا نقدم أية مساعدة عسكرية لقوات المعارضة المسلحة التي تنشط في السودان.

إن جمهورية جنوب السودان تشجع كلا من حكومة جمهورية السودان وقوى المعارضة على الدخول في مناقشات مفيدة للطرفين، تمكن من التوصل لحل سلمي للأعمال العدائية وتحسين الأزمة الإنسانية الراهنة في جنوب كردفان والنيل الأزرق.

وفي الختام، فإن جمهورية جنوب السودان ستواصل تعزيز أمنها وتقديم الخدمات لمواطنيها. ونرحب بدعم المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): أشكركم أولا على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذا الاجتماع بما يمكنكم من معرفة الحقائق واتخاذ قرارات إيجابية وموضوعية. أود أن ألخص حديثي في خمس نقاط فقط.

الأولى، هي أننا ملتزمون بالعملية السلمية والتفاوض للتوصل لحل سلمي لما تبقى من قضايا بيننا وبين الأخوة في جنوب السودان. وأن أي دعاوى بأن حكومة الشمال تعمل على تنشيط عمل عسكري ضد الجنوب لاحتلاله، لا تستقيم عقلا لأننا نحن الذين منحنا حكومة الجنوب استقلالا سهلا منظما وحرا.

النقطة الثانية التي أود أن أؤكدها لكم، للأسف أن حكومة الجنوب مستمرة في دعم حركات التمرد. وأنها رعت اجتماعين في مدينتي يي وجوبا كان نتاجهما إنشاء الجبهة الثورية السودانية، وهدفها المعلن هو إسقاط حكومة الشمال بالعمل العسكري، هذا لا شك فيه، وما يؤيد هذا هو ما أفيدكم به من معلومات وصلتني للتو، وأرجو أن يتسع الصدر للسماع والتحقق منها.

ومصدر المعلومات هو النقيب حافظ حمزة أبكر، الذي انشق عن الجيش الشعبي لتحرير السودان مؤخرا. وقد أكد أن الفريق أول جيمس أوشون والرائد ماتيل يشرفان على نقل العتاد العسكري بالطائرة من سرجاس إلى منطقة جمجام في جنوب كردفان. وهذه اعترافات مسجلة، وسنوافي المجلس بتسجيل لها بالصوت والصورة، من قائد كان منتسبا إلى الحركة الشعبية.

والنقطة الثالثة التي أود أن أشاطركم إياها تتعلق بمعسكر إيدا. وللفائدة، أقول أن معسكر إيدا موجود في بحيرة اسمها بحيرة أبيض. وهذه بحيرة يقع جزء منها في شمال السودان والجزء الآخر في جنوب السودان. وهذا المعسكر موجود في الجزء الواقع في شمال السودان، في جنوب كردفان. وهو ليس معسكر لاجئين البتة. ويجب أن نكون دقيقين، يا سيد لادسو، في استخدامنا للمفردات. فهو ليس معسكر للاجئين، وإنما معسكر للفرقة التاسعة من الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأنا لم أتعود على الكذب، وإنما أقول حقائق دامغة.

(تكلم بالإنكليزية)

إنني أخاطب المجلس بكل كياسة ووفقا لإملاءات القواعد الدبلوماسية. وحتى عندما أختلف مع أحد، فإنني أبدأ بالقول ”أستميحكم عذرا إذ أختلف معكم“. إنني لا أقول كذبا إطلاقا. أنا لا أكذب.

(تكلم بالعربية)

وآمل أن هذه المعلومات ستساعد المجلس على التحقق من الوقائع وعدم التسرع في إدانة حكومة السودان وشجبها على أساس أنها اضطلعت بأي أعمال عسكرية أو قصف جوي ضد المدنيين. نحن، كما ذكرت، نحتفظ بحقنا كاملا في الدفاع عن أنفسنا، وحتى لو استعملنا أي نوع من أنواع العمل العسكري، فإننا نفعل ذلك داخل أراضينا. وأود أن أؤكد للمجلس بأننا لن نمارس ولن نقوم بأي عمل عسكري داخل أراضي حكومة الجنوب.

وانطلاقا من حسن نوايانا، وقد لا يعلم الكثيرون ممن يدافعون عن الخطأ الذي لا أساس له، أننا في نفس اليوم الذي اتُهمنا فيه بقصف جوي داخل أراضي حكومة الجنوب عن طريق الخطأ، كانت هناك أكثر من ٣٠ شاحنة تحمل سلعا، بما في ذلك مواد غذائية، وتعبر من الشمال إلى الجنوب، وهذا أمر يمكن التحقق منه لأنه ليس موضع شك أو مغالطة. وقد عبرت الشاحنات الحدود من معبر جودا إلى جنوب السودان، في إطار العمل التجاري الذي قدرناه من منطلقات إنسانية نظرا لحاجة إخوتنا في ذلك الجزء من الجنوب لتلك المواد. وعليه، عبرت ٣٠ شاحنة الحدود من معبر جودا إلى جنوب السودان.

وأرجو أن يضع المجلس في الاعتبار ما قلته ربطا مع ما ورد في الفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2011/678)، حيث أشار إلى النقص في السلع الأساسية، وإلى أن التضخم في جنوب السودان وصل إلى نسبة ٦١,٥ في المائة. إننا نعمل بهذه الروح وكل من يدافع عن الخطأ سيفضح نفسه بنفسه في النهاية، مهما علا صوته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.